



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تدبير السياسة: كيف يتحول العراق إلى دولة فاعلة في الإقليم؟

عقيل سعيد محفوض



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تدبيرُ السياسة: كيف يتحول العراقُ إلى دولة فاعلة في الإقليم؟

عقيل سعيد محفوض *

ملخص

كيف يمكن أن يتحول العراق إلى دولة فاعلة في الإقليم، وما الاشتراطات الواجبة، والإكراهات القائمة أو المحتملة، في الداخل والخارج، وأي أفق ممكن لذلك؟

ينطلق التحليل في مقارنته للموضوع من مقولة أو فكرة "تدبير السياسة"، وتعني تحرير العراق من إكراهات الواقع والمدارك النمطية حول نفسه وحول العالم، و"تمكُّن الإمكان" الذي يثيره أو يتضمنه الواقع والعالم اليوم.

يخلص التحليل إلى الحاجة لوعي أسباب الإخفاق المتكرر حيال: الاستبداد والهيمنة والتغلغل الخارجي، وتصاعد التيارات والفواعل العابرة للدولة، المناهضة لها (الدولة)؛ وتيارات وفواعل "اللا دولة"، والنزعات الطائفية والجهوية، والجهادية المتطرفة، وبالطبع الفساد.

ويخلص التحليل أيضاً إلى حاجة العراق لـ "كتلة تاريخية" تضع الأجندة اللازمة أو الواجبة أمام فواعل السياسة لديه، والعمل على ووقف تراجع "القيم المشتركة"، واحتواء الفجوات والتمزقات في مدارك العراقيين وتطلعاتهم حول طبيعة المجتمع والدولة، والموقع والدور في الإقليم والعالم.

إن خروج العراق من أزماته، وتحوله إلى دولة فاعلة في الإقليم يتطلب فواعل فكر وسياسة واجتماع .. على قدر المسؤولية، والعمل على تدبير الواقع، وإعادة إنتاج "فكرة العراق"، مجتمعاً ودولة، ومكانة ودوراً، وأفقاً للمستقبل.

يتألف التحليل من مقدمة وثمانية محاور: أولاً- في الرؤية والمقاربة، ثانياً- السياسة بالعراقي! ثالثاً- وعي اللحظة، القيم والتفكير، رابعاً- مقام الدولة، خامساً- القابليات الاجتماعية، سادساً- اغتنام العراق! سابعاً- في أفق "البامياء"! ثامناً- الإشارات والتنبيهات، وأخيراً خاتمة.

مقدمة

يشهد العراق منذ عدة عقود حالة من "اللا يقين" حيال اللحظة الراهنة، وبالطبع حيال المستقبل. لكن اللحظات الكالحة هي الأكثر خصوبة، بالنسبة للأمم والمجتمعات، بافتراض ووجود فواعل فكر وسياسة واجتماع ودين.. نشطة، أو وجود ما يسميه انطونيو غرامشي "كتلة تاريخية"، تعمل على قراءة الواقع وفهمه وتدييره وخلق استجابات فعالة حياله.

ينطلق التحليل في مقارنته للموضوع من مقولة أو فكرة "تدبير السياسة"، وتعني تحرير البلد من إكراهات الواقع والمدارك النمطية حول نفسه وحول العالم، و"تملك الإمكان" الذي يثيره أو يتضمنه الواقع والعالم اليوم.

يخلص التحليل إلى الحاجة لوعي أسباب الإخفاق المتكرر حيال: الاستبداد والهيمنة والتغلغل الخارجي، وتصاعد التيارات والفواعل العابرة للدولة، المناهضة لها (الدولة)؛ والتيارات وفواعل "اللا دولة"، والنزعات الطائفية والجهوية، والجهادية المتطرفة، وبالطبع الفساد.

ويخلص التحليل أيضاً إلى حاجة العراق لـ"كتلة تاريخية" تضع الأجندة اللازمة أو الواجبة أمام فواعل السياسة لديه، وضرورة العمل على صياغة "وعي جمعي" أو "هوية جمعية"، ووقف تراجع "القيم المشتركة"، واحتواء الفجوات والتمزقات في مدارك العراقيين وتطلعاتهم حول طبيعة المجتمع والدولة، والموقع والدور في الإقليم والعالم.

أولاً- في الرؤية والمقاربة

تدبير السياسة هنا، هو تحرير العراق من إكراهات السياسة التي تثقله وتكبله، وتحويله من حالة الصراع "فيه" و"عليه"، وتوسيع الخيارات أمامه، بما هو مجتمع ودولة، ليكون جزء من نظام تفاعلات إقليمي ودولي، فاعلاً لا منفعلاً، ما أمكن.

وهذا طموح كبير، باعتبار حالة الإخفاق والاختلال والاضطراب في مجتمعات ودول الإقليم، وان تطلع تلك الدول لأن تكون مستقرة، لا يزال بعيداً، طالما انها أخفقت -منذ عدة عقود، على أقرب تقدير- في الاجابة على أسئلة اللحظة، بل أخفقت في قراءة ما هي فيه وعليه.

ان التحول إلى "دولة فاعلة"، ينطلق من "فكر الدولة"، أو بالأحرى "الاجماع الأولي" حولها، ولكن هل هذا ممكن في ظل الخلاف أو الصراع على المحتدم طبيعة الدولة نفسها، وعلى وجود الدولة التي نعرفها، ربما لصالح نمط دولة أو أنماط دول أخرى تشبهها أو تختلف عنها، قليلاً أو كثيراً، وما إذا كان العراق "كيانياً نهائياً" بنظر أهلها، ويعمل سياسيوه وفواعله في أفق عراق واحد.

لكن، الانطلاق من "فكر الدولة" له محاذير كثيرة، أهمها:

أولاً، أنه ينطلق من فرضية غير مؤكدة أو غير متوافق عليها، حول ان العراقيين اليوم يعطون أولوية أو قوامة للدولة بالفعل، أو أن لديهم إجماع بينهم على ذلك.

ثانياً، أن ظاهرة الدولة في العراق (والمنطقة) هي مثار أسئلة عميقة، مثلها مثل ظاهرة المجتمع أو الاجتماع، فهل ان العراقيين اليوم هم مجتمع أيضاً، بالمعنى المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية، تحكمهم روح واحدة وفضاء واحد وتطلعات واحدة أو مشتركة، ولو كان الحد الأدنى من كل ذلك؟

ثالثاً، هل يمكن التوصل إلى حل لمشكلات العراق بمعزل عن الوضع الإقليمي (والدولي)، وإلى أي حد يمكن للعراقيين مباشرة أهدافهم وتطلعاتهم في ظل كل تلك التدخلات الخارجية، وكل ذلك الاحتدام حول العراق، وكل ذلك الاحتدام في الإقليم؟

رابعاً، هل يمكن للعراق اليوم أن يفكر في تغيير وضعيته في الإقليم والعالم، وان فعل، هل يمكنه تحقيق ذلك، ما الوضع الذي يمكن أن يجمع عليه العراقيون، باعتبار ظروفهم الراهنة، وحتى باعتبار فواعل السياسة لديهم اليوم؟

خامساً، هل لدى العراقيين "الاستقلال الكافي" عن التدخلات والتأثيرات الخارجية، وإرادة أن يقولوا ما يرون أنه مناسب لبلدهم، ولكنه قد لا يكون مناسباً لمن "يتحالف" معهم، أو غير مناسب لمن يضح الموارد في دينامية السياسة والاقتصاد والولاء في البلد؟

سادساً، أي اشتراطات وقابليات "بدئية"، إن أمكن التعبير، يجب توفرها للسير في هذا الخط؟ وأين "نقطة البداية"، من حيث الزمان أو المكان أو الموضوع الخ ومن الذين سوف يقومون أو يحاولون الفعل؟

يحتاج العراقيون - وهذا تقدير أولي - لدراسة أسباب "تآكل" المشروع الوطني، و"تراجع" مشروع الدولة خلال قرن تقريباً على تأسيسها الحديث؛ ووعي أسباب الإخفاق المتكرر حيال: الاستبداد القارّ أو المقيم، والهيمنة والتغلغل الخارجي؛ وتصاعد التيارات والفواعل العابرة للدولة، المناهضة لها (الدولة)؛ وتيارات وفواعل "اللا دولة"، والنزعات الطائفية والجهوية، والجهادية المتطرفة.

ما العمل والحال كذلك؟

يواجه العراقيون، وهذا ينسحب بكيفية أو أخرى على السوريين أيضاً، مهمة مركبة ومتعكسة:

- أولاً، حيال الدولة، بتثبيتها وتأكيد أولويتها من جهة، ثم بالحد من سلطتها وأولويتها لصالح المجتمع، من جهة مقابلة أو معاكسة.

- ثانياً، حيال المجتمع، وهنا تبرز مهمة مركبة ومتعكسة أيضاً، تتمثل بتأكيد أولوية الاجتماع العراقي، ولكن بمعنى أن يكون هوية موازية لعدد كبير من الهويات، يعلوها ولا يلغيها أو يكبتها أو يدوسها، يتفاعل معها ولا يتماهى بها.

هذه مهمة شاقة وغير مضمونة النتائج، إذ ان أحداً لا يستطيع التنبؤ بما يمكن أن تؤول إليه سياسات واتجاهات الهوية، وخاصة ان فكرة المجتمع نفسها تواجه تحديات متزايدة، ومثل ذلك فكرة الدولة والهوية والانتماء للوطن والدولة الخ وفي وضع مثل العراق اليوم - وهذا يمكن أن ينسحب على عدد من دول الإقليم - من الصعب تقدير الأوزان النسبية لفواعل الداخل والخارج في تقرير أي ظاهرة من الظواهر؟

ثانياً - السياسة بالعراقي!

تتحدث انثروبولوجيا و"معهود" السياسة عن العراق بوصفه واحداً من أقدم المناطق التي عرفت أو أنتجت السياسة في العالم.¹ وهذا ما يفخر به أهل العراق، ويحق لهم ذلك، إلا أنه مع ذلك يثير أسئلة من قبيل: لماذا لا ينعكس ذلك على أحوال العراق اليوم، ولماذا يمثل تاريخ العراق تراجيدياً دائماً (أو شبه دائماً) في السياسة؟

1. انظر مثلاً: إيف شيمبل، السياسة في الشرق القديم، ترجمة: مصطفى ماهر، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، دون تاريخ).

تصرّف العراقيون كما لو أن ثمة سبيل أو طريق واحد للسياسة، بالمعنى الذي ورثوه وعرفوه، وهو محاولة ”الإمساك“ بالقوة أو السلطة: خروجاً عليها أو تمسكاً بها. ولذا يعد العراق من أكثر المناطق والمجتمعات التي عانت من سطوة السلطة، ومن أكثرها خروجاً عليها، وربما أكثرها صراعات ومواجهات وحروب. وثمة تاريخ طويل وتراكمات وطبقات كثيرة من خبرات السياسة والسلطة والقوة والموت والثورة، لدرجة وسمت صورة العراق على مدى التاريخ، البعيد والقريب.²

إذا كانت السياسة، من منظور الإغريق مثلاً هي: ”تدبير الحياة“، والاختيار والتعدد والمداولة، فهي من منظور ومعيش مشرقى تاريخي وراهن: ”سوسُ الناس كما تُسأسُ الخيل“، أي ”الضبط“ و”الترويض“، والمعنى العميق هو: القوة والغلبة، وهذا ما كان في كثير لحظات هذا المشرق الجميل، ومنه العراق.³

وهكذا، فإن ثمة فارق بين فكرة السياسة ومثالها ومأمولها، بما هي تدبير للحياة، وبين خبرتها التاريخية ومعيشها، بما هي تغلب وقهر وحمل على السمع والطاعة، و”رؤوس قد أينعت وحن قطفها“،⁴ وبما هي عصبية قبلية وطائفية الخ

لكن سردية السياسة لدى أهل العراق، أكثر تعقيداً، فقد أظهر العراقيون اهتماماً جدياً، وقد وَقَعُوا (من توقيع أو إمضاء) بالدماء والأرواح، وقدموا تضحيات كبيرة، من أجل وطن وسياسة ودولة، ومن أجل فكرة العراق؛ وحتى الأكثر طائفية، يعلن رفضه للطائفية، والأكثر تبعية للخارج يعلن أنه ضد التبعية، وهذا بسبب أن في نظم القيم الجمعية ما يعلي من شأن فكرة الوطن والاستقلال الخ وهذه مسألة تتطلب المزيد من التدقيق والتقصي.

ولكن، إذا كان الجميع يعلن التزامه بعراق واحد قوي وسيد ومستقل، وضد الفساد والهدر، وضد الطائفية، فلماذا يتراجع حال البلاد، ويغرق -إلا ما رحم ربك- بالتبعية والطائفية والفساد على هذا النحو؟

ولماذا يتذمر العراقي من رجال السياسة ورجال الدين فيه، ثم يعود للتمسك بهم مع أول

2. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، (بيروت: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2017).

3. هذا يذكرنا بكلام ميشيل فوكو عن نموذج الملك-الراعي/”راعي البشر“ لدى الشرقيين، انظر: ميشيل فوكو، ”من أجل نقد العقل السياسي“، تعريب: حسونة المصباحي، الكراس الفكرية، العدد 47، تشرين الأول/أكتوبر 2005، ص 23-3.

4. العبارة لـ الحجاج بن يوسف الثقفي، الوالي الأموي على العراق.

خضة أو استحقاق، بل وقد يكون مستعداً للموت من أجلهم، أو تحت عباءتهم؟ ليس العراقي استثناء في ذلك، غير أن هذا يتطلب المزيد من التقصي والتدقيق.

والآن؛

هل ان المجتمع في العراق هو مجتمع "اللا دولة"، أي العصي بطبعه على "الدولة" و"الانتظام" تحت حكم القانون؟ أليس في ذلك تبرير -بكيفية ما- للاستبداد واستخدام القوة المفرطة والقهرية للسلطات ونظم الحكم ضد المجتمع؟

أليس في ذلك نوع من "الجوهريانية" و"الحتمية" في قراءة وفهم المجتمع في العراق، وإساءة وانتقاص من قدر العراقيين وقدرتهم ومقامهم، وقد عرف العالم عن أسلافهم أنهم من أول من أنتج القانون والحضارة في التاريخ المعروف؟

وهل "يعاف" العراقيون سياسيينهم، واصطفافاتهم، والصور النمطية الدارجة عنهم، ويتركوا التخندق فيما هم فيه، على ما يظهر من مطالب وبرامج ومشاريع بين الحين والآخر، منطلقين في أفق مختلف، يقوم على البدايات أو الأوليات، إن أمكن التعبير، منها أن يكونوا عراقيين، وان كونهم ذلك، لا يضعهم بالضرورة في مقابل عراقيين آخرين، أو إيرانيين أو أتراك أو خليجيين الخ؟ كيف يمكن أن يحصل ذلك، وهم ممزقون بين هويات وولاءات وانتماءات هي "في" العراق، لكنها قد لا تكون "في أفقه"، وكيف يمكن أن يحصل ذلك، والعالم كله تقريباً، في فصام واختلال في مدارك وتطلعات العيش والوجود والمعنى؟

ثالثاً- وعي اللحظة، القيم والتفكير

وعي اللحظة

لعل من أولى المهام أمام العراقيين، هي "وعي اللحظة"، أي وعي العالم اليوم، وقد انتهى كما نعرفه⁵، إذ ان خرائط المعنى والقوة في تغير مستمر، وثمة مصادر تهديد-فرصة، جديدة وسبّالة. ثم ان العالم أمام مفاهيم ومعان ووقائع جديدة حول الهوية والولاء والانتماء والسياسة والسيادة

5. إيمانويل والرشتين، نهاية العالم كما نعرفه: نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: فواز الصياغ، (المنامة: هيئة البحرين للثقافة والتراث، 2017).

والدولة والاجتماع⁶، فأبي منعكس لذلك على الحدث العراقي اليوم، أي معنى للهوية والهوية الوطنية لدى العراقيين، بل أي معنى للسياسة والدولة، في ضوء التطورات الحاصلة في العراق منذ بداية تشكيل الدولة الحديثة أو دولة الانتداب، وخاصة بعد حكم "البعث"، وبالأخص بعد الاحتلال الأمريكي 2003، وأي مفهوم لـ "الوطن" و "الهوية الوطنية"، وهل يمكن أن يتوصل العراقيون، فعلاً، إلى أدنى تفاهم حول ما حدث في بلادهم، منذ العام 2003 على أقرب تقدير؟

يمكن الحديث هنا عن ديناميات مختلفة، ذلك أن الكرد -أو شريحة قد تكون كبيرة أو صغيرة منهم- لا يجدون حرجاً في "الانفصال" عن الدولة المركزية، أو "التحالف" مع قوى مثل الولايات المتحدة وتركيا، من دون كبير اعتبار لمواقف الدولة المركزية أو مواقف الشركاء الآخرين؛ كما أن أصحاب "المنظور الفتوي" للأمر لا يجدون حرجاً في "الارتباط" بولاءات عابرة للحدود، حتى لو كان لها تداعيات على التفاعلات الداخلية، وحتى لو أدى ذلك إلى اصطفايات متعاكسة (قل متحاربة) في البناء الاجتماعي والسياسي، والأهم أن كلا منهم يبقى على "انتمائه" للعراق.

من المهم أن يتمكن العراقيون من صياغة "وعي جمعي" أو أن يعبروا عن "أنا جمعية" أو "هوية جمعية"، بما هم عراقيون، وليس فقط بما هم عرب أو كرد أو تركمان؛ شبيعة أو سنة أو مسيحيين أو شبك أو صابئة الخ ومع هذا وذاك، من المفترض ألا ينفى أحدهما الآخر، ولا يكون قواماً عليه بالتمام.

وقف تدهور "القيم المشتركة"

العمل على وقف تراجع "القيم المشتركة"، واحتواء الفجوات والتمزقات في مداركهم وتطلعاتهم حول طبيعة المجتمع والدولة، ما يهدد فكرة "مجتمع واحد" و "دولة واحد"، والصدوع في مداركهم حول التعدد الاجتماعي: الديني والثقافي والعرقي واللغوي والجهوي المناطقي وحتى الطبقي والجندي. ومن ثم يحتاج العراقيون إلى سياسات توقف:

- تدهور أو تراجع قيمة الحياة ومؤسساتها الأساسية، ويتعلق الأمر بمعدلات الفقر والعنف والتعليم والصحة الخ

6. برتران بادى وماري كلود - سموتس، انقلاب العالم: سوسولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)

- تدهور أو تراجع قيمة الإنسان الذي أصبح بفعل الحرب "مهذوراً" و "بلا معنى" تقريباً.
- تدهور قيمة الوطن والانتماء له.
- تزايد الخوف وعدم الأمان.
- تراجع الثقة بالمستقبل.

تغيير التفكير

- تزداد الحاجة اليوم إلى "تَدْبُر" سياسات تحد من "العبث" و "اللا معنى" و "التخلي" لدى الناس، مجتمعاً ودولة وسياسات، بحيث:
- ينظر أهل السياسة والحكم إلى المجتمع وفواعله بوصفهم "مصدر الشرعية" و "مبرر الوجود السياسي" لكل فاعل حكومي أو أي فاعل في الشأن العام، وليس عبثاً.
 - تضع الدولة المجتمع في موضع "المنتج" وليس "العالة"، و "صاحب الحق" وليس "طالب الحاجة".
 - العمل على استعادة الثقة على صعيد البناء الاجتماعي والتفاعلات الاجتماعية، وإعادة الاعتبار لفكرة "الخدمة العامة" و "العمل العام" و "الوطن" و "الدولة".
 - احتواء مصادر وقابليات التدخل والتغلغل الخارجي، بما أمكن من الجدية والفاعلية والقوة.
 - مراجعة طبيعة العلاقة مع الخصوم والحلفاء في آن، بل الاتفاق على "ما" و "من" يمثل خصماً، و "ما" و "من" يمثل حليفاً!

رابعاً- مقام الدولة

وهكذا، يحتاج العراق إلى "إعادة التفكير في الدولة"⁷، معناها ومبناها، اتجاهاتها وتطلعاتها، مركزيتها -لا مركزيتها، وهل تكون قوامة على المجتمع، أم العكس؛ وأي ميزان ممكن أو قابل للاستقرار بهذا الخصوص؟

7. عقيل سعيد محفوظ، إعادة التفكير في الدولة: قراءة في ضوء الأزمة السورية، دراسة، دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 30 آذار/مارس 2019.

قد لا تكون المهمة سهلة، لأن طبيعة النظام السياسي وفكرة الدولة هي نتيجة لسياسات وتفاهات وتجاذبات ما بعد إسقاط النظام السابق والاحتلال الأمريكي 2003، والتدخلات والتدخلات الإقليمية والدولية، فضلاً عن تأثير المدارك الطارئة وإكراهات الحرب، وديناميات الولاء والتغلغل والتأثير الخارجي.

ومن ثم فإن العامل الأهم أو الأكثر خطورة، هو ان يكون مستقبل العراق "حصيلة" تسويات وتفاهات ورهانات مختلف الفواعل في الداخل والخارج، وليس تعبيراً أو تمثيلاً (أو تمثلاً، إن أمكن التعبير) لـ "بداهة" و "خط المعنى" الرئيس المعروف عن العراق خلال تاريخه وحضارته وهمة أبنائه وتطلعاتهم، بما هم عراقيون، إن أمكن التعبير.

ليس المقصود أولوية أو قوامه تامة ومُطلقة للدولة على المجتمع، بما يفرضي إلى نظم حكم تسلطية وقاهرة، كما هو حال معظم دول المنطقة العربية والشرق الأوسط، وإنما "قوامه مرحلية" بحكم إكراهات ومتطلبات إعادة الأمن والاستقرار للمجتمع والدولة، في مواجهة نزعات "الانقسام" و "التشطي" و "اللا دولة"، وقيم الإرهاب والتكفير الخ

وإذا فإن المهمة تتطلب "دولة قوية"، ولا يُفترض بالدولة القوية أن تكون متسلطة أو ظالمة أو ثقيلة على شعبها، وليس من السهل أن تكون الدولة في هذا المشرق - وربما في العالم اليوم - قوية وعادلة بالفعل!

أيضاً، ليس من السهل - ونحن نكرر هنا - إقناع جميع فواعل الحدث العراقي، من العراقيين وغير العراقيين، بـ "أولوية الدولة" بعد كل ذلك التاريخ الثقيل من التسلط والاستبداد والقمع منذ نظام الحكم السابق، على أقرب تقدير، وصولاً إلى شعور شريحة من العراقيين (بعد العام 2003) أنهم خارج ميزان المعنى والقوة، وخارج السلطة والدولة، أو على هامشهما، وخاصة أن "فكرة العراق"، بما هو وطن ومجتمع ودولة، تعرضت لإجهاد كبير، وتم اتهام جانب من فواعل القوة والسلطة والدولة، بأنهم ضد جزء من الشعب، فيما تم اتهام آخرين بأنهم "يتأمرون" مع الخارج (و "داعش" وأشباهاها) ضد جزء من الشعب، بل وضد الدولة نفسها.

خامساً- القابليات الاجتماعية

لكن العراق بحاجة لمشروع وطني وعناوين ومقولات كبرى، والقول بأن المجتمع ملّ من ذلك

هو قول غير دقيق، فالمقولات الجامعة أو فوق الهوية الفرعية والجهوية والطائفية الخ تنسجم أيضاً مع الذهنية والثقافة والتاريخ والمخيل العراقي.

وليس صحيحاً أن الضغوط الاقتصادية والمعيشية تُعَيِّب الحاجة للثقافة والقيم والهوية، ولا أن الناس تعزف عن السياسة إلى تخندقاتها الفتوية والذاتية أو حاجاتها اليومية، بل ان ما يحدث في العمق هو العكس تماماً، وقد لا يظهر ذلك كثيراً في الواقع مباشرة، لكنه حاضر بقوة، ويزداد في حيز الإمكان والمخيل والتوقع، ولو أن المجال مفتوح على قابليات أخرى، بما فيها:

- قابلية تجديد العلاقة مع المشروع القائم، العراق الراهن، إذا أمكن لفواعله مراجعة الأولويات والسياسات، وإذا لاحظ الناس أن تلك الفواعل تقوم بما أمكن من أجل خدمة البلاد.

- احتمالية متزايدة لقبول أي أفكار مطروحة، تحت ضغوط وإكراهات الواقع، وقد تتحول المدارك المؤقتة، الكيانية أو الانقسامية أو الطائفية مثلاً، إلى اتجاهات دائمة أو شبه دائمة، أو أنها تؤدي إلى وقائع جديدة سوف يكون من الصعب تجاوزها. فإذا تعززت اتجاهات الطائفية والجهوية على حساب مجتمع واحد ودولة واحدة، فسوف يكون من الصعب التراجع عنها، وإعادة أدرجها أو إدماجها في خط توحيد مركزي.

- وهكذا، فإن الهويات الفرعية تحافظ على أولوية أو أولوية نسبية من منظور المنتمين لها، ليس انقسامية بالضرورة، إنما أولوية الحفاظ على الذات في إطار الدولة، وهذا ما يمكن أن يتطور إلى أوضاع على حساب الدولة، وربما في مواجهتها، وخاصة في حالة الازمات والاضطرابات والتوترات الكبرى والتدخلات الخارجية.

لكن القابلية الاجتماعية الرئيسة في العراق اليوم، هي للانقسام والاصطفاف حول كل ما يتعلق به، وبالطبع مقاومة "الدولة" و"مركزة" السلطات، أو العمل على الإبقاء عليها سلطة (ودولة) "متفق عليها" أو "توافقية"، أو "ميثاقية" بالتعبير اللبناني، أو دولة "الحد الأدنى" من القوة والسلطة، وتحت مساءلة ومراقبة دائمين وفق ميزان الملل والتحل، وهذا ما يجعل العراق بلداً مُجهداً ومفخخاً بالعنف⁸، وقابلاً لتلقي التأثيرات والتدخلات الخارجية.

8. انظر وقارن: فالح عبد الجبار، في الأحوال الأوهال: المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف، (بيروت: دار الفرات للنشر والتوزيع، 2008).

سادساً- اغتنام العراق!

الكثير مما يجري في العراق وحوله من تفاعلات، وخاصة من قبل فواعل إقليمية ودولية، قد لا يتعلق بالعراق ذاته، بما هو مجتمع ودولة، وإنما بما هو "موضوع" و "حيز" مُتصارع عليه أو على القوة و المعنى لديه، وعلى قدرته ودوره الممكنين أو المحتملين في الإقليم والعالم، وبكلمة واحدة، فإن الهدف هو "اغتنام" العراق، أو ما أمكنه منه ومن الإمكان فيه.

هذا يذكرنا بتشبيه بليغ للكاتب الأوروغوياني إدواردو غاليانو، الذي وصف أوضاع أمريكا اللاتينية في كتاب بعنوان "شرايين أمريكا اللاتينية المفتوحة"، استنزاف كبير للموارد المادية والمعنوية، واختراق خارجي، وتسلب وفساد وهدر للموارد المادية والمعنوية، والأهم أو الأخطر هو "هدر الإنسان". هذا موجود بالتمام في العراق والمنطقة العربية والشرق والأوسط⁹.

الاستعادة

المهم بالنسبة للعراقيين هو العمل على "اغتنام" العراق أو "استعادته"، وتحويله من "ورقة" و "موضوع" للسيطرة والتنازع إلى:

- قيمة عليا ومركز للمعنى لدى العراقيين أنفسهم، انتماء وولاء متعالياً على الانتماءات والولاءات الأخرى، ليس بأن يحل محلها أو يقطع معها، ولا أن يتماهى بها، وإنما بأن "يتمفصل" معها؛ شيء من إرادة وانتماء موازٍ للانتماءات والهويات الدينية والعرقية والقبلية الخ لكنه قوام بمنطق المواطنة وتدبير الشأن العام والمساواة أمام القانون، وأن تكون الدولة هي أفق العيش والوجود الوطني والإنساني.

- فاعل في الإقليم، من خلال إعادة تعريف وتعيين موقعه ومعناه، وإدارة تفاعلات متوازنة بين مختلف الفواعل في الإقليم (والعالم)، ومن المهم أن يكون العراق "حيز تفاعل" و "عامل تقارب وتجاذب" بين فواعل مختلفة أو متناقضة، لا يوصفه "حيز تنازع"، و "عامل موازنة"، بين: الفرس والترك والكرد، وبين إيران والسعودية، إيران وأمريكا، وحتى الولايات المتحدة وروسيا، الخ وان يكون العراق "فضاء للتواصل والتراسل" بالسياسة والمداولة وانتقال الأفكار والقيم والسلع، وليس بالعنف والتخندق والاستقطاب والتنافر.

9. انظر: إدواردو غاليانو، الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية: تاريخ مضاد، ترجمة: أحمد حسان وبشير السباعي، (الاسكندرية: دار النيل للنشر، 1981).

- أن يكون العراق فاعلاً حراً مستقلاً بتفاعلاته، وألا تتعدّ فواعلُ في الإقليم تقاؤبه مع طرف فاعلاً مناهضاً لطرف آخر أو اطراف أخرى. وقد حقق العراق تقدماً نسبياً، لا يزال في مراحل أولى، لكن فيه بشائر مهمة على هذا الصعيد، ذلك أنه عمل على حوار إيراني-سعودي، وحوار سوري-تركي، وكان قد عمل قبل هذا وذاك على حوار إيراني-أمريكي.

الاستجابة الاستراتيجية

ثمة حاجة ل استجابة مركبة، مشروع وطني، ذي سمات تداولية وديمقراطية، والأهم هو:

- تقبُّل وتَفْهُم وجود مشكلات بالولادة، أي مشكلات ملازمة لوجود العراق وتشكله الدولي الحديث، وذلك بمعرفتها والاعتراف بها، لا بإنكارها، والاعتراف أمر لا بد منه من أجل التفكيك أو التكيف والتجاوز. وتقبُّل وجود مشكلات تاريخية موروثه، ومشكلات تتعلق بالسياق الإقليمي والعالمي، ومشكلات تتعلق بالانقسامية التاريخية، والرهانات المتناقضة أو المتعاكسة لفواعل الفكر والسياسة لديه.

- تقصّي الإمكان في الواقع العراقي (والإقليمي والعالمي) والإمساك عليه ومحاولة تديبره.

- العمل على أن يكون "نداء الدم" وطنياً وليس قبلياً أو طائفيّاً ولا ارتزاقياً، المظلومية هي مظلومية وطن وليس فرد أو جماعة، ويكون تفكيكها أو الاستجابة لها بالحوار والكشف و"جبر الخواطر" و"إبراء الجراح" والتوازن في توزيع الموارد المادية والمعنوية.

سابعاً- في أفق "البامياء"!

لاحظ مسؤول سويدي، كان قد اجتمع أو تواصل مع شرائح مختلفة من العراقيين اللاجئيين في السويد، أنهم يختلفون في كل شيء تقريباً: السياسة والدين، والمجتمع والدولة، وأنماط العيش، الموقف من الغرب والإقليم الخ وان ذلك الاختلاف يتجسد خلافاً في التوجهات والمواقف، لكنهم مع ذلك يتفقون في أمر واحد تقريباً وهو وجود "البامياء" على موائدهم جميعاً، لدرجة أن المسؤول السويدي اقترح وضع رمز "البامياء" على العلم الوطني¹⁰، في إشارة إلى مجتمعات ودول أخرى

10. فالخ عبد الجبار، "بناء أو تفكك العراق في إطار نظريات سوسيولوجيا القوميات و الأمم"، محاضرة في نادي الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق، 17 آذار/مارس 2017،

تضع رموزاً مشتركة على أعلامها الوطنية مثل "شجرة الأرز" في علم لبنان، ورقة "القيقب الأحمر" في علم كندا؛ وتجد مثل ذلك في أعلام وشعارات دول عديدة حول العالم.

لكن المسألة بالنسبة للعراق تتعدى المشترك في أنماط الغذاء إلى مشتركات أخرى كثيرة في أنماط القيم، وأنماط العيش، والمشارك الفضاء الحضاري والتاريخي، وربما التطلع للعيش في أفق "عراق" يمكن التوافق عليه، وإعادة الأمن والاستقرار له، و"إعادة بناء" العقد الاجتماعي، وفكرة العراق وهويته. وهذه أمور ليست منفصلة أو متتابعة، وإنما متداخلة ومتوازنة، تحكمها رؤى وديناميات للتفكير لا بد من إطلاقها، وديناميات فعل لا بد من التوافق عليها والشروع فيها.

التعب

وللمفارقة، فقد يكون "التعب" من الحرب والطائفية والتدخلات الخارجية والفساد، هو المشترك الأهم لدى شريحة متزايدة من العراقيين، وهذا مجرد تقدير أو انطباع، ويحتاج للمزيد من التقصي والتدقيق، الأمر الذي يمكن أن يعزز مدارك فواعل الفكر والاجتماع والسياسة وغيرهم حول ضرورة القيام بـ"تسوية تاريخية"، تمثل استجابة لرغبة العراقيين بالبقاء والعيش الحر الكريم، بما هم عراقيون في أفق مجتمع ودولة قابلان للاستقرار والاستمرار.

إن "شرط وجود الأمة هو استقرارها، أن تعرف قواها الحدود التي لا يمكن تجاوزها... يمكننا القول إن الأمة تتشكل من تعب المحاربين. الأمة تتكون وتستقر حين تتيقن الأطراف المتنازعة ذات الشأن من أن الحرب في ما بينها ليست أكثر من خسارة صافية."¹¹ وإن ما يكسبه طرف من الأطراف على حساب الآخرين، لا يمكن أن يكون إلا مقدمة لنزاع آخر أو حرب أخرى.

ثامناً - الإشارات والتنبيهات

- العراق في حالة استثناء دائم. هنا من المهم أن يتحول ذلك من كونه استثناء للعنف والتسلط إلى استثناء للتوافق والعيش المشترك، ومن واقع التنازع والاحتراب إلى أفق الوحدة والأمن والاستقرار.

و انظر كلام رفعت الجادرجي عن البامياء في: رفعت الجادرجي، حوار في بنبوية الفن والعمارة، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 1995).

11. جون ريتش، "عن التعب الذي يلد الأمم والحماسة التي تميته"، مجلة الجديد، (1 تموز/يوليو 2015).

- تفكيك أو مراجعة مدارك التهديد-الفرصة، ذلك أن ما يمثل فرصة لطرف هو نفسه تهديد لطرف آخر، والعكس صحيح؛ والمهم تحويل ذلك من ميزان العنف والقوة والاستثمار بالموارد إلى ميزان الانتخابات وحكم القانون.

- التفكير في من لديه مصلحة بـ “دولة قوية” في العراق، ومن ليس لديه مصلحة بذلك، وأي عراق يريد فواعل السياسة والاجتماع والفكر في العراق، فإذا توافقوا على ذلك، فمن المفترض أن يكون توافقهم على تعيين السبل المناسبة أو الممكنة أكثر إمكاناً بل وأيسر.

- وارتباطاً بالنقطة السابقة، فإن من المهم التفكير في أي عراق يريد: الأميركيان، الإيرانيون، الترك، الدول العربية، الكرد، بل وحتى أهل بغداد، أهل البصرة أهل الموصل الخ

- عندما بدت بني النظام السياسي والدولة “عاجزة” أو “قليلة الحيلة” حيال تهديد “داعش”، كان للمجتمع وفواعله السياسية والاجتماعية والقيمية والدينية، أو شريحة كبيرة منها، استجابة نشطة تمثلت بـ “حشد” المزيد من القوى والموارد المادية والمعنوية، أمكنها تجاوز إكراهات اللحظة. وعلى الرغم من الخلافة المتزايدة (في الداخل والإقليم!) حول ذلك، إلا أن الحدث كان مؤشراً على ديناميات اجتماعية وروح استجابة على قدر التحديات، ويمكن سحب ذلك -بكيفية أو أخرى- على قضايا وإكراهات وتحديات العراق اليوم. وهذا باب فيه كلام كثير.

- مدارك الخلاص، والتحول من البعد الاخروي إلى البعد الديني، أو بالأحرى “التمفصل” بين البعدين الدنيوي والديني للخلاص، بأن يرتبط بـ “الجماعة العراقية” ككل بدلاً من تمرّكه علي الملة أو الطائفة أو المذهب أو العرق أو الطبقة أو الشريحة أو القبيلة الخ وهذا باب فيه كلام كثير.

- ان نجاح فواعل الفكر والسياسة في العراق في تدبير سياسات الداخل، هو مقدمة للنجاح في تدبير سياسات الخارج، وهما مستويان كل منهما يمثل شرطاً للآخر، مع قوامة وأولوية للداخل على الخارج.

- يتمثل “الرد الاستراتيجي” أو “الاستجابة الاستراتيجية” لمشكلات بالعمل في أفق الداخل الذي “يتمفصل” مع أفق إقليمي¹²، يناهض الهيمنة والاستكبار، ويعمل ما أمكن على

12. انظر مثلاً: أنيس النقاش، “الرد الاستراتيجي على محن الإقليم”، تقديرات استراتيجية، دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، (17 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).

استجابة إقليمية أو مشرقية لمصادر التغلغل والاختراق الخارجي، وفي أفق تاريخي وحضاري يفتح على المجال العربي والإيراني والتركي، كون الإقليم مجال حضاري واحد. وإذ لا حلول منفردة أو انعزالية أو محض ذاتية للأوضاع في العراق! وهذا أيضاً باب فيه كلام كثير.

- مواصلة سياسات المبادرة والحوار في الداخل والخارج:

- في الداخل من خلال المنابر الثقافية والفكرية ومراكز الأبحاث والمنتديات، وبالطبع الأحزاب السياسية، على الرغم من تراجع مقبولية الأخيرة، على ما ظهر في الاحتجاجات الأخيرة، في حال كانت التقديرات صحيحة.

- في الخارج من خلال مواصلة ما تقوم به فواعل السياسة والدولة من جهود في "إعادة وصل" أو "تجسير" ما انقطع و"تصحيح" المدارك النمطية المشوهة عن العراق التي تم صنعها وتسويقها، قل تعزيزها وترسيخها، خلال العقود الماضية.

خاتمة

من سمات العراق عبر تاريخه المديد، أنه ولود لأنماط مختلفة ومتناقضة، قل متحاربة، من أنماط التفكير والفعل، ويجب التفكير في ذلك وتدبيره، بمعنى فهم دينامياته، ولماذا كان كذلك، وتحريره من ثقل وإكراهات المدارك لدى العراقيين أنفسهم، والمدارك النمطية حوله، وتقضي "الإمكان التاريخي" فيما كان فيه، وما هو عليه اليوم. وهذه مهمة فواعل الفكر والثقافة ومراكز التفكير وغيرها، في المقام الأول.

فإذا كان الواقع معقداً، ولا يقيناً، فلا بد من أن يتوافر فواعل السياسة على إرادة "تدبير الممكن" فيه، كما تتكرر الإشارة، وعلى إدارة الانتقال بين خطوط الواقع والممكن، بتعبير مستعار من جيل دولوز.

ربما لم يكن العراقيون، أو شريحة كبيرة منهم، شركاء تقرير طبيعة النظم التي حكمتهم أو طبيعة الدولة نفسها، إلا أنهم "تخلفوا" أو "اخفقوا" في تدبير تكييفها وإعادة بناء العقد الاجتماعي أو صناعة فكرة مجتمع ودولة، قابلان للاستقرار والاستمرار، كما سبقت الإشارة، وهذا ينسحب على شعوب المشرق عموماً.

إن خروج العراق من أزماته، وتحوله إلى دولة فاعلة في الإقليم يتطلب "علو هممة"، وفواعل فكر وسياسة واجتماع .. على قدر المسؤولية، تحاول تدبير الواقع، وإعادة إنتاج "فكرة العراق"، مجتمعاً ودولة، ومكانة ودوراً، وتطلعاً للمستقبل.

وما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب.